

Distr.: General
2 June 2020
Arabic
Original: English

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره 2480 (2019)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى 30 حزيران/يونيه 2020، وطلب إليّ أن أقدم إليه تقريرا مرة كل ثلاثة أشهر عن تنفيذها. ويتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في مالي منذ تقريري السابق (S/2020/223) المؤرّخ 20 آذار/مارس 2020. ويشمل التقرير أيضا تقييمين (أ) للتقدم المحرز في تنفيذ التدابير ذات الأولوية المبينة في الفقرة 4 من القرار 2480 (2019)، و (ب) تنفيذ الفقرة 13 من القرار 2391 (2017).

ثانيا - التطوُّرات الرئيسية

ألف - الانتخابات التشريعية

2 - من خلال الاستفادة من الزخم الذي ولده الحوار الوطني الشامل، أجريت انتخابات تشريعية في 29 آذار/مارس و 19 نيسان/أبريل في مناخ سلمي على الرغم من انعدام الأمن والخوف الذي ولّدته جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبلغت نسبة مشاركة الناخبين 36 في المائة في الجولة الأولى و 35 في المائة في الجولة الثانية. ونُشر حوالي 000 5 مراقب وطني في جميع أنحاء البلد. وسُجّل عدد من الحوادث، بما في ذلك اختطاف مرشحين، وقادة محليين وتقليديين، وموظفي انتخابات، وإتلاف مواد انتخابية، وتدخل الجماعات المسلحة. وفي 25 آذار/مارس، اختطف متطرفون عنيفون مزعومون زعيم المعارضة ورئيس حزب الاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية سومايلا سيسي أثناء قيامه بحملته الانتخابية في معقله في نيافونكي، في منطقة تمبكتو. ولا تزال الجهود الرامية إلى تحرير السيد سيسي، التي تنسقها الحكومة، مستمرة.

3 - وأعلِن عن نتائج الجولتين الأولى والثانية في 9 و 30 نيسان/أبريل على التوالي. وفاز حزب التجمع من أجل مالي الحاكم بـ 51 مقعدا (من أصل 147 مقعدا)، يليه التحالف من أجل الديمقراطية في





مالي – الحزب الأفريقي للتضامن والعدالة بـ 24 مقعدا، والاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية، بقيادة سومايلا سيسي، بـ 19 مقعدا. ويوجد من بين أعضاء البرلمان المنتخبين حديثا 41 امرأة، مقارنة بـ 14 امرأة في الهيئة التشريعية السابقة، وهو ما يمثل زيادة 19 في المائة في نسبة النساء الأعضاء في البرلمان. وأعقبت تأكيدَ المحكمة الدستورية للنتائج النهائية في 30 نيسان/أبريل بعض الاحتجاجات في باماكو، وكاتي، وسيكاسو، وسيفاري.

باء – تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

4 – على الرغم من التقدم الإيجابي المحرز في الانتخابات، لاحظ فريق الوساطة الدولي أن استمرار الخلافات بين الأطراف الموقعة أعاق التنفيذ السريع لبعض العناصر الرئيسية لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، ولا سيما إعادة نشر العناصر المتبقية من وحدات الجيش المعاد تشكيلها في كيدال.

5 – وفي 5 أيار/مايو، عقدت لجنة متابعة الاتفاق دورتها التاسعة والثلاثين في مقر البعثة مع تعديل الإجراءات في ضوء القيود المفروضة بسبب كوفيد-19. وقرر المشاركون ضم ست نساء إلى اللجنة بحلول اجتماعها المقبل، وكذلك حثّت اللجنة الأطراف على التعجيل بمرحلة ”اللحاق بالركب“ فيما يخص العملية المسرَّعة الوتيرة المتعلقة بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإدماجهم – إعادة إدماجهم من أجل بلوغ الهدف المتمثل في 000 3 فرد مقرر إعادة نشرهم في شمال مالي.

6 – وعقدت اللجنة التقنية للأمن دورات عادية واستثنائية لمناقشة طرائق إعادة نشر وحدات الجيش المعاد تشكيلها.

7 – وفي 13 نيسان/أبريل، أصدر المراقب المستقل لتنفيذ اتفاق السلام تقريره الأخير، الذي حدّد حالات تأخير في إعادة الهيكلة الإدارية والإقليمية والتحديات التي تواجه إعادة نشر وحدات الجيش المعاد تشكيلها في شمال البلد باعتبارها العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ الاتفاق.

8 – وواصلت البعثة دعم الجهود الحكومية الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وبسط سلطة الدولة، بما في ذلك توفير خدمات العدالة والسجون، في الشمال والوسط. وزار وفد من وزارة العدل كيدال، بدعم من البعثة، لتقييم حالة مؤسسات العدالة ووضع توصيات من أجل فعاليتها. وزودت البعثة السجون والمحاكم باللوازم الطبية والصحية لمساعدة مؤسسات العدالة على الحفاظ على الخدمات الأساسية خلال فترة الجائحة. وأصدر الرئيس المالي إبراهيم بوبكر كيتا عفواً عن 447 1 سجيناً لحماية الأشخاص في مرافق الاحتجاز من تهديد كوفيد-19.

9 – وقدمت البعثة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) المساعدة التقنية إلى الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، مولية الأولوية للتحقيقات في الحالات التي قد تزعزع عملية السلام، ومن بينها أعمال العنف بين القبائل في وسط البلد.

جيم – تحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة في وسط مالي

10 – استمرت الجهود التي تبذلها الحكومة دعما لمبادرات الحوار والمصالحة ضمن إطارها السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي، ولكن بوتيرة أبطأ. وبسبب تركيز الحكومة على الانتخابات والقيود المفروضة

في سياق كوفيد-19، علّقت الحكومة بعض أنشطتها الميدانية في أواخر آذار/مارس، بما في ذلك في دائرتي بانكاس ودوينتزا، بمنطقة موبتي.

11 - وظلت الهجمات الإرهابية ضد السكان المدنيين وقوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية تشكل محركا للعنف في الوسط، مما أثر على جميع الأوساط المحلية. وعززت القوات الوطنية، بدعم من البعثة والقوات الدولية، الجهود الرامية إلى حماية المدنيين، بسبل منها تسيير الدوريات. وعلى الرغم من هذه الجهود، استمرت دان نان أمباساغو، وهي ميليشيا تابعة لقبيلة دوغون، في عرقلة دوريات البعثة.

12 - وأنشئت لجان للمصالحة في أربع بلدات في دائرتي دوينتزا وباندياغارا بدعم من البعثة. وعُقدت سلسلة من الاجتماعات التحاورية بين القبائل في آذار/مارس بدعم من الأمم المتحدة أدت إلى إبرام اتفاقات سلام محلية في بلدة توغيري - كومبي، دائرة تينينكو، وفي قريتي ووكو ونيما، التابعتين لبلدة نيما - بادنياكافو، دائرة دجيني. ولكن العنف استمر في هذه المناطق، على الرغم من الاتفاقات المبرمة. ووضعت البعثة أيضا برامج تفاعلية بشأن المصالحة والتماسك الاجتماعي بلغتي دوغون وفولاني.

13 - وقدمت البعثة الدعم لنظرائها الوطنيين في وضع تدابير وقائية فعالة لتمكين الحكومة من مواصلة الأنشطة البالغة الأهمية على الرغم من جائحة كوفيد-19.

دال - التّطورات الإقليمية

14 - ظلت التهديدات الإرهابية السائدة التي تفاقمها جائحة كوفيد-19 هي الشاغل الرئيسي لبلدان منطقة الساحل، حيث تواصل الجماعات الإرهابية استغلال انعدام وجود الدولة في العديد من المناطق. وكثفت بوركينا فاسو ومالي والنيجر عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الحدود الثلاثية، بالتنسيق مع القوات الفرنسية. ونتيجة لذلك، حُرّر ست رهائن كان تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى يحتجزهم في غارغاسا وفيريريو، بوركينا فاسو، وقُتل عدد من أعضاء الجماعة.

15 - وفي 16 آذار/مارس، اجتمع وزيرا دفاع بوركينا فاسو ومالي في باماكو لتعزيز التعاون العسكري في منطقة ليبتاكو - غورما. وفي 5 أيار/مايو، ناقش وزيرا خارجية بوركينا فاسو ومالي، عن طريق التداول بالفيديو، وضع 514 6 لاجئا ماليا يعيشون في مخيم مينتاو بالقرب من دجيبو في شمال بوركينا فاسو في أعقاب ما زُعم أنها انتهاكات لحقوق الإنسان ارتُكبت ضد اللاجئين في المخيم.

16 - وبدأت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أول عملية إقليمية لها، وهي أكبر عملياتها، في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر في آذار/مارس.

هاء - التطورات الأمنية

17 - واصلت الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية مهاجمة قوات الأمن والمدنيين في شمال مالي ووسطها، فيما تم الإبلاغ عن وقوع مزيد من الاشتباكات بين هذه الجماعات. وظل المدنيون ضحايا عنف الجماعات الإرهابية وأهدافا للهجمات بين القبائل في وسط مالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ما مجموعه 169 مدنيا وجُرح 79 شخصا في 190 حادثا، مما يمثّل انخفاضا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، وسُجّل أكثر من 51 في المائة من هذه الحوادث في منطقة موبتي.

18 - وفي شمال مالي، ظلّت الجماعات الإرهابية تشكل أكبر تهديد أمني. وحافظ مقاتلو جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى على وجود في مناطق غاو، وتمبكتو، وميناكا. وفي 29 آذار/مارس، قُتل تسعة مدنيين عندما اصطدمت مركبة للنقل العام بجهاز متفجر في دائرة نيافونكي، منطقة تمبكتو.

19 - وفي وسط مالي، استمرت الاشتباكات بين الميليشيات التابعة لقبيلتي دوغون وفولاني، فضلا عن الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية. وفي 11 نيسان/أبريل، شن أشخاص يشتبه في أنهم إرهابيون هجوما على مخيم سوفورولاي الذي يستضيف 292 مقاتلا سابقا كانوا يشاركون في برنامج الحد من العنف القبلي. وأصيب خمسة أشخاص بجروح.

20 - واستمر العنف القبلي، في حين وردت تقارير أيضا عن وقوع اشتباكات داخل القبائل. وفي 28 نيسان/أبريل، نُصب كمين في دائرة كورو لأحد عشر فردا من قبيلة دوغون كانوا عائدين من محادثات السلام على يد ما زعم أنها ميليشيا تابعة لقبيلتهم.

21 - وسُجّلت اشتباكات في وسط مالي بين مقاتلي جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى الذين يتنافسون على السيطرة على هذه المناطق وطرق الاتجار، أدت إلى وقوع وفيات. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، أُبلغ عن وقوع سلسلة من الاشتباكات بين هاتين الجماعتين في منطقة موبتي، مما أسفر عن مقتل وجرح مدنيين.

22 - وظلت البعثة والقوات الوطنية والدولية هدفا لهجمات غير متناظرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستُهدفت البعثة في 26 هجمة قُتل فيها ثلاثة من حفظة السلام ومقاول واحد وجُرح 24 شخصا. ويمثل ذلك زيادة مقارنة بالفترة السابقة التي أُبلغ فيها عن وقوع 22 هجمة على البعثة أسفرت عن إصابة 43 من حفظة السلام. وتواصل تسجيل أكبر عدد من الهجمات في منطقة موبتي (15)، تليها مناطق كيدال (6)، وغاو (3)، وميناكا (1)، وتمبكتو (1).

23 - ووقع أخطر هجوم بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على البعثة في 10 أيار/مايو في أغيلهوك، كيدال. وقُتل ثلاثة من حفظة السلام وأصيب أربعة آخرون بجروح بليغة.

24 - واستُهدفت قوات الدفاع والأمن الوطنية في 49 هجمة، أسفرت عن مقتل 67 جنديا وجرح 86 آخرين، حيث وقعت أكثر الهجمات فتكا في 19 آذار/مارس في تاركينت و 6 نيسان/أبريل في بامبا، وكلاهما في دائرة بوريم، منطقة غاو. وقُتل ثلاثون جنديا وجُرح 20 آخرون في تاركينت، فيما قُتل 25 جنديا وجُرح 12 آخرون في بامبا. وقامت البعثة بـ 11 عملية إجلاء طبي لـ 37 من أفراد القوات المسلحة الوطنية المصابين بجروح بليغة.

25 - وزاد عدد ضحايا حوادث المتفجرات التي شملت مدنيين، حيث أدت ستة حوادث إلى مقتل 15 مدنيا وجرح 14 آخرين في جميع أنحاء مالي، مقارنة بتسعة حوادث في الفترة السابقة قُتل فيها عشرة مدنيين وأصيب ثمانية آخرون بجروح.

26 - وبعد انسحاب الجيش الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عاد إلى القاعدة في لابيزانغا في دائرة أنسونغو، منطقة غاو. وفي إطار عملية سيكا، كثفت البعثة دورياتها في جميع أنحاء دائرة أنسونغو، وأنشأت قواعد عمليات مؤقتة على طول المحاور الرئيسية، وقدمت الدعم لقوات الدفاع التي أعيد نشرها

حديثا في المكان، وســـــاهمت في حماية المدنيين، بما في ذلك اكتشــــاف وتدمير عدة أجهزة متفجرة يدوية الصنع.

27 - وسـاهمت الجهود التي بذلها الجيش الوطني لتجميع القواعد الصـغيرة وتركيز عمليات نشـرها في وسط مالي في تحسين دفاعه وتصديه للتهديدات في المنطقة، على الرغم من ظهور فراغات أمنية في العديد من المناطق. وقام الجيش بعمليات في دوائر بانكاس، ودجيني ودوينتزا، وموبتي لتوفير الحماية للمدنيين وممثلي الدولة.

28 - وفي إطار عملية بافالو وبالتنســيق مع قوات الدفاع والأمن الوطنية، عززت البعثة وجودها في المناطق التي للقوات الوطنية وجود محدود فيها في الوسـط، بما في ذلك دوائر بانكاس، وبانديا‌غارا، وكورو، بمنطقة موبتي. وسـاعد نشـر البعثة في هذه المناطق العالية المخاطر على منع وقوع بعض الهجمات فيها، على الرغم من أن الافتقار إلى العتاد الجوي حال دون وصـول البعثة إلى بعض المناطق الحرجة في الوقت المناسب.

ثالثا - تقييم تنفيذ التدابير ذات الأولوية المشار إليها في الفقرة 4 من القرار 2480 (2019)

ألف - الإصلاح الدستوري بعد مشاورة شاملة بمشاركة كاملة من الأحزاب المالية والمعارضة السياسية والمجتمع المدني

29 - كان حل الخلافات المتعلقة بعملية مراجعة الدستور أحد أهداف الحوار الوطني الشامل الرئيسية في 2019. واتُّخذ قرار خلال هذا الحوار يعطي الأولوية لإجراء انتخابات تشريعية قبل أيار/مايو 2020، يعقبها اسـتفتاء دسـتوري. وعلى نحو ما ورد أعلاه، أجريت جولتان من الانتخابات التشـريعية في 29 آذار/مارس و 19 نيسان/أبريل على التوالي.

30 - وأخذا في الاعتبار الشواغل التي أثارتها الحركات الموقعة، قررت الحكومة إجراء انتخابات تشريعية فرعية في 11 دائرة ومنطقتين في شـمال مالي (تاوديني وميناكا). وفي 15 نيسـان/أبريل، أنشـأ وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية لجنة مكلفة بتعيين سـلطات مؤقتة والتحضـير للانتخابات في تلك المناطق بحلول نهاية العام. وندد ائتلاف المعارضـة الرئيسـي، الجبهة من أجل صـون الديمقراطية، بقرار إجراء انتخابات فرعية بحجة أن المناطق الأخرى في جنوب ووسـط مالي ينبغي أن تسـتفيد أيضـا من زيادة التمثيل في البرلمان. وسـيواصـل ممثلي الخاص العمل مع جميع الأطراف لتيسـير التوصـل إلى توافق في الآراء بشـأن إجراء الانتخابات الفرعية، وهو خطوة هامة في تنفيذ اتفاق السلام.

31 - وعلى الرغم من إحراز تقدّم في الحوار الوطني الشامل، استمر النقاش بشأن الجدول الزمني لإجراء الاستفتاء الدستوري. وستؤدي الجمعية الوطنية الجديدة دورا هاما في تشكيل وتسلسل الإصلاحات السياسية والمؤسسية في مالي.

32 - ولا يزال تحقيق التقدم في القيام بالإصـلاحات الرئيسـية المبينة في اتفاق السـلام أمرا بالغ الأهمية، وينبغي حث الأطراف على ما يلي:

اعتماد خريطة طريق منقحة دون إبطاء مع جدول زمني واضح وواقعي وملزم يركز على الإجراءات ذات الأولوية في إطار الركيزة السياسية والمؤسسية لاتفاق السلام؛ واتخاذ خطوات نحو زيادة تمثيل شمال مالي في البرلمان من خلال إجراء الانتخابات التشريعية الفرعية المقررة؛ وإجراء استفتاء دستوري لوضع إصلاحات مؤسسية رئيسية على النحو المتوخى في الاتفاق، وإجراء انتخابات إقليمية ومحلية تفضي إلى تفعيل الجمعيات الإقليمية والمجالس المحلية لضمان زيادة مشاركة السكان المحليين، بما في ذلك في شمال مالي، في إدارة شؤونهم.

باء - نقل خدمات الدولة اللامركزية إلى السلطات المحلية، واعتماد تشريعات تنشئ الشرطة الإقليمية

33 - لا يزال تحقيق اللامركزية الفعالة لخدمات الدولة أمرا حيويا لتمكين مسؤولي الدولة الذين تم تعيينهم في الشمال من ممارسة سلطتهم على نحو أكثر فعالية. ولم يتم بعد التوقيع على مشاريع مراسيم تحدد خطوات معينة لنقل الاختصاصات في عشرة مجالات ذات أولوية (من أصل 42 مجالا). وتتعلق بمجالات الزراعة، ؛ والصحة، والتعليم، والتنظيم العمراني، ومصايد الأسماك والمواشي، والمناجم والطاقة، وشؤون الشباب والرياضة، والثقافة، والمياه والصرف الصحي. وواصلت البعثة استخدام مساعيها الحميدة لتشجيع المسؤولين الماليين على اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق اللامركزية الفعالة ويسّرت عقد حلقات عمل تشاورية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

34 - وأحرِز تقدم في المناقشات بشأن إنشاء قوة الشرطة الإقليمية. ففي 25 آذار/مارس، وعقب مشاورات مع الحركات الموقعة، أيّد مجلس الوزراء مشروع القانون والمرسوم ذا الصلة بشأن إنشاء قوة شرطة إقليمية لتقديمهما إلى الجمعية الوطنية. ومن المتوخى أن تدعم وحدات الشرطة الإقليمية رؤساء البلديات في إنفاذ السياسات الضريبية المحلية؛ وتحافظ على النظام العام وتوفر الأمن للخدمات التقنية على مستوى البلديات والخدمات الحكومية اللامركزية. ودعمت البعثة وضع استراتيجية لنشر وحدات الشرطة الإقليمية، وهي على استعداد لتقديم الدعم التقني لاستقدام الوحدات الأولى وتدريبها.

35 - وحتى 30 نيسان/أبريل، لم يطرأ أي تغيير على النسبة المئوية لموظفي الدولة الموجودين في مراكز عملهم في شمال مالي مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وعلى الصعيد المحلي، انخفض وجودهم مع نقل 22 في المائة إضافية من المحافظين (5) ونواب المحافظين (36) إلى المدن الرئيسية في المناطق لأسباب أمنية. وفي الوسط، ازداد انخفاض نسبة المديرين المدنيين الموجودين في مراكز عملهم في منطقة موبتي لتصل إلى 22 في المائة، حيث لم يُنشر سوى 13 في المائة من نواب المحافظين.

36 - ولئن كانت ميزانية الحكومة لعام 2020 تنص على تحويل 23,1 في المائة من إيرادات الدولة إلى السلطات دون الوطنية، بغية التوصل تدريجيا إلى التحويل المتوخى لنسبة 30 في المائة من إيرادات الدولة، فإن عدم وجود مؤسسات مصرفية وخدمات مالية في كيدال وميناكا وتاوديني ظل يعوق إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد.

37 - ويلزم اتخاذ تدابير ملموسة للنهوض بنقل خدمات الدولة اللامركزية إلى السلطات المحلية، وإنشاء الشرطة الإقليمية. وتُشجّع الحكومة على القيام بما يلي:

إتمام النقل الكامل للاختصاصات العشرة المدرجة في الفقرة 34 أعلاه واعتماد التشريعات اللازمة للشرطة الإقليمية، فضلا عن وضع خطة للاستقدام والتدريب والنشر بعد عملية تشاور شاملة بمشاركة كاملة من الحكومة، والجماعات المسلحة الموقعة، والمعارضة السياسية، والمجتمع المدني. وينبغي نشر الوحدات الأولى من الشرطة الإقليمية مع إعطاء الأولوية لشمال مالي ووسطها.

جيم - إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها والخاضعة للإصلاح في شمال مالي

38 - تمثل إعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها في كيدال وغاو وتمبكتو وميناكا خطوة أساسية نحو استعادة سلطة الدولة في شمال مالي. وتظل المساعي الحميدة التي يقوم بها ممثلي الخاص حاسمة بالنسبة للأطراف لحل الخلافات والتوصل إلى اتفاق بشأن طرائق إعادة النشر. وواصلت البعثة تقديم الدعم السياسي والأمني واللوجستي البالغ الأهمية للوحدات المعاد نشرها في شمال مالي.

39 - فحتى 7 أيار/مايو، نُشر 189 1 فردا في الشمال في إطار الوحدات المعاد تشكيلها من القوات المسلحة الوطنية، من بينهم 357 فردا في غاو، و 400 فرد في كيدال، و 104 أفراد في ميناكا، و 328 فردا في تمبكتو. وما مجموعه 397 فردا هم من القوات المسلحة، في حين أن 792 هم مقاتلون سابقون في تنسيقية الحركات الأزوادية، وائتلاف الجماعات المسلحة، وبعض الجماعات المسلحة غير الموقعة. وأعيد نشر المقاتلين السابقين المتبقين البالغ عددهم 538 مقاتلا (من أصل ما مجموعه 330 1 مقاتلا) والمدمجين في القوات المسلحة، كجزء من الحرس الوطني ووحدات مكافحة الإرهاب، وذلك عقب التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المالية في كانون الأول/ديسمبر 2019. وتم نشرهم في باماكو وجنوب مالي ووسطها.

40 - وأوقِف نشر سرية إضافية من الجيش المعاد تشكيله من غاو إلى كيدال في 6 أيار/مايو بعد الخلافات التي وقعت بين الأطراف الموقعة. وفي رسالة موجهة إلى رئيس لجنة متابعة الاتفاق مؤرخة 16 أيار/مايو، أشارت تنسيقية الحركات الأزوادية إلى أن عدد مقاتليها ضمن السرية المعاد تشكيلها لا يعادل ثلث الوحدة على النحو المتفق عليه سابقا.

41 - وفي غاو وتمبكتو، تولت الوحدات المعاد تشكيلها السيطرة والمسؤولية عن تأمين معسكرات آلية تنسيق العمليات. وفي تمبكتو، بدأت في تسيير دوريات على المحاور الرئيسية، وتأمين مراكز الاقتراع، وفرض حظر التجول في إطار التصدي لكوفيد-19. وكانت أنشطتها أقل بروزا في ميناكا، وكانت جميع الوحدات المعاد تشكيلها تتدرب على تحسين التماسك الداخلي، بدعم من بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي.

42 - وفي كيدال حيث كان وصول الوحدات المعاد تشكيلها في شباط/فبراير أول وجود رسمي لأمن الدولة منذ عام 2012، لم تبدأ الوحدات عملها وتعزيز تماسكها بعد. وتواصل البعثة تقديم الدعم، بطرق منها الترتيبات الأمنية في المعسكر.

43 - وسيتطلب تشغيل الوحدات المعاد تشكيلها التي تم نشرها التدريب وغير ذلك من التدابير الملموسة لتعزيز التماسك وخطوات نشطة تتخذها الجماعات المسلحة الموقعة لتمكين هذه الوحدات من الاضطلاع تدريجيا بالمسؤوليات الرئيسية. ومن الضروري أيضا أن توفر الحكومة معدات إضافية.

44 - وفي إطار خطة إعادة النشر الشاملة، تشمل الخطوات المقبلة إكمال مرحلة "اللحاق بركب" نزع سلاح المقاتلين المتبقين البالغ عددهم 510 مقاتلين وتسريحهم وإدماجهم. ولم تكن الحركات الموقعة قد قدمت بعد القوائم التي تحدد أسماء الأفراد الذين سيخضعون للعملية عندما عُلقت العملية في أواخر آذار/مارس لمنع انتشار كوفيد-19. ولا تزال الانقسامات داخل ائتلاف الجماعات المسلحة بشأن الحصص تعقد المناقشات وتؤخر العملية على الرغم من مشاركة فريق الوساطة الدولية النشطة.

45 - وسيعقب مرحلة "اللحاق بالركب" إدماج العناصر المتبقية في آلية تنسيق العمليات السابقة البالغ عددها 160 1 عنصرا لبلوغ هدف إعادة نشر 000 3 جندي. وبمجرد الانتهاء من ذلك، سيجري التسجيل البيومتري لـ 000 74 من المقاتلين السابقين الذين سبق فرزهم في غاو، وموبتي، وتمبكتو، وميناكا، وكيدال. وعند الانتهاء من ذلك، من المتوخى إدماج ما مجموعه 000 10 مقاتل سابق في قوات الدفاع والأمن الوطنية والإدارة العامة، فيما سيستفيد 000 16 مقاتل من حزمة تدابير إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي المندرجة في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

46 - ولإحراز مزيد من التقدم، ينبغي حث الأطراف المالية على ما يلي:

إكمال مرحلة "اللحاق بالركب" من العملية المسرعة الوتيرة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة نشر جميع المقاتلين السابقين الذين خضعوا للعملية في شمال مالي على النحو المتوخى في اتفاق السلام، واتخاذ تدابير ملموسة لكفالة اضطلاع الوحدات التي تم نشرها تدريجيا بمسؤوليات إضافية داخل مناطق نشرها.

دال - تنمية المنطقة المشمولة بالتنمية في الشمال

47 - كان الهدف من زيارة رئيس وزراء مالي، بوبو سيسي إلى الشمال في آذار/مارس، ولا سيما كيدال وتساليت وأغيلهوك، أن تكون إشارة إلى التزام الحكومة بتكثيف الجهود لدعم التنمية المستدامة في شمال مالي، عقب إنشاء المنطقة المشمولة بالتنمية هناك في تموز/يوليه 2019 وتفعيل صندوق التنمية المستدامة. وأعلن رئيس الوزراء عن سلسلة من المشاريع التي سيتم تنفيذها في المنطقة، بما في ذلك بناء طريق رئيسي من بوريم إلى كيدال ومركز تدريب مهني للشباب وتجديد استراحات الإبل.

48 - وبدأ استعراض المشروع الإنمائي في 21 آذار/مارس خلال اجتماع للجنة التوجيهية لصندوق التنمية المستدامة برئاسة رئيس الوزراء. ووافق اللجنة في الاجتماع أيضا على دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية للصندوق.

49 - وحتى الآن لم يُنشأ المجلس الاستشاري الأقاليمي، الذي سيتولّى تنسيق ودعم إعداد المشاريع الإنمائية التي ستُقدَّم إلى الصندوق. ومن المتوقع أن يؤدي المجلس دورا حاسما في مساعدة السلطات الإقليمية في الشمال على إعداد المشاريع الإنمائية وتقديمها وإدارتها بفعالية.

50 - ولا يزال ضمان التفعيل الكامل للمنطقة المشمولة بالتنمية في الشمال أمرا أساسيا لإيجاد فرص اقتصادية في الشمال، حيث لا يزال العديد من أهالي المنطقة يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويمكن إحراز تقدم إذا قامت الحكومة والحركات الموقعة بما يلي:

إنشاء المجلس الاستشاري الأقاليمي، بعد إجراء مشاورات مع جميع الشركاء المعنيين، بغية استكمال تفعيل المنطقة المشمولة بالتنمية في المناطق الشمالية؛ واتخاذ خطوات ملموسة من أجل تنفيذ مشاريع نموذجية في شمال مالي.

هاء - مشاركة المرأة

51 - اتُخذت تدابير ملموسة في حلقة العمل الرفيعة المستوى التي عقدت في كانون الثاني/يناير بدعم من البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لزيادة مشاركة المرأة في عملية السلام وفي الحياة السياسية الأوسع نطاقا. وشملت زيادة نسبة النساء في آليات متابعة اتفاق السلام من 3 إلى 30 في المائة؛ وإنشاء مرصد مستقل للمرأة لرصد عملية السلام؛ ووضع إطار للرصد لمتابعة التدابير المعتمدة. وعملية الاختيار لتعيين ست نساء للمشاركة في لجنة متابعة الاتفاق مستمرة؛ وقد قدّمت جهة مانحة التمويل لمشاركتهن.

52 - وانتُخبت 41 امرأة في الانتخابات التشريعية، مما يمثل أكثر من 27 في المائة من أعضاء الجمعية الوطنية، أي زيادة بضعفين تقريبا عن 14 امرأة (أو 9,52 في المائة) في الهيئة التشريعية السابقة، وإن كان ذلك يقل عن نسبة التمثيل البالغة 30 في المائة التي يقتضيها القانون. وأسهمت أنشطة التوعية الرامية إلى تمكين القيادات النسائية والمرشحين وأنشطة الأحزاب السياسية في زيادة مشاركة النساء في المناصب العامة وتحسين قدراتهن على شغلها وقبول مشاركتهن فيها على نطاق واسع.

53 - ويلزم بذل مزيد من الجهود لضمان أن تُترجم هذه الزيادة إلى إجراءات تعود بالفائدة على المرأة بوجه عام. وعموما، يقل تمثيل المرأة في معظم المؤسسات العامة عن نسبة الـ 30 في المائة المطلوبة. ولا يزلن يمثلن أقلية في مؤسسات رئيسية أخرى، بما في ذلك اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن، وفي الإدارة المؤقتة على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد المقاطعات.

54 - وبدعم من شركاء حكومة مالي، ينبغي حثها والحركات الموقعة والأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني على القيام بما يلي:

ضمان التنفيذ الكامل لتوصيات حلقة العمل الرفيعة المستوى، وزيادة تمثيل المرأة في لجنة متابعة الاتفاق، وتشغيل مرصد المرأة المعني بتنفيذ اتفاق السلام.

رابعا - تقييم تنفيذ الفقرة 13 من القرار 2391 (2017)

55 - بناء على طلب مجلس الأمن، في الفقرة 39 من القرار 2480 (2019)، أجرت الأمانة العامة والبعثة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقييما لتنفيذ الفقرة 13 من القرار 2391 (2017) بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين.

56 - وزادت وتيرة عمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل زيادة كبيرة. وعقب تنقيح المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة، وإنشاء آلية قيادة مشتركة للقوة المشتركة والقوات الفرنسية وغيرها من أشكال الوجود الأمني في منطقة الساحل في نيامي، بدأت القوة المشتركة أول عملية إقليمية لها، وهي

عملية ساما، في آذار/مارس. وبوجه عام، اعتُبر الدعم اللوجستي والتشغيلي للبعثة أساسيا، كما أن توفير مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية عامل حاسم يساهم في زيادة أنشطة القوة المشتركة واستدامتها.

57 - غير أن تحديات متعددة حالت دون استفادة القوة المشتركة استفادة كاملة من الدعم الذي تقدمه البعثة. وينص القرار 2480 (2019) على أن يتحمل كل من القوة المشتركة والشركاء الآخرين مسؤولية كفالة إيصال مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية إلى مناطق العمليات الخاصة بكل منها عندما تكون خارج مالي. ولكن قدرات القوة المشتركة على تلقي مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية في نقاط الاستلام المحددة في مالي ونقلها إلى قطاعاتها الأخرى محدودة. وفي عدة حالات، لم تتمكن القوة المشتركة من أخذ حصص الإعاشة التي سلمتها البعثة في نقاط الاستلام المعينة (باماكو، وغاو، وموبتي). وتمشيا مع الترتيب التقني، اتفقت البعثة والقوة المشتركة على إضافة قريتي أنسونغو ودوينتزا كنقطتي استلام إضافيتين لحصص الإعاشة مع التحذير من أن المواد التي ستسلَّم إلى هذين الموقعين لا يمكن تقديمها إلا بكميات محدودة حسب جداول قوافل البعثة وقدرتها التخزينية. واستُبعدت ميناكا بسبب عدم وجود بنية تحتية كافية لتخزين حصص الإعاشة أو الوقود. وكثيرا ما طُلب إلى القوات الفرنسية المساعدة في نقل حصص الإعاشة باستخدام عتادها الجوي.

58 - والإجراءات المتعلقة بإجلاء المصابين في أراضي مالي راسخة، وقامت البعثة بإجلاء أفراد القوة المشتركة في عدة مناسبات. كما أنشأت قوات الأمن المنتشرة في مالي آليات تنسيق فعالة وتساعد بعضها البعض في الحالات القصوى. غير أن البعثة غير مأذون لها بتوفير خدمات إجلاء المصابين خارج أراضي مالي، ولا هي في وضع يمكنها من توفيرها. وفي بعض الحالات، قدّمت القوات الدولية مساعدة محدودة في هذا الصدد.

59 - وفي كانون الثاني/يناير، طلبت القوة المشتركة الدعم من البعثة بهدف توفير وتجميع وحدات جاهزة لمقرها المؤقت الجديد في باماكو. واستجابت البعثة لهذا الطلب على أساس استثنائي. وكذلك قدّمت القوة المشتركة طلبا إلى البعثة للحصول على الدعم من أجل تحصين معسكراتها في بوليكيسي وتيسيت، وهما موقعان استراتيجيان في مالي.

60 - وفي حين أن إنشاء إطار الامتثال لحقوق الإنسان للقوة المشتركة لم يسبق له مثيل من حيث حجمه ونطاقه وأن تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها شرطان مسبقان لكي تقدّم البعثة الدعم إلى القوة المشتركة، لا تزال هناك تحديات هامة ناجمة عن تعقيد العمليات وهياكل القيادة والتحكم غير الشفافة في القوة المشتركة، بما في ذلك ما يتعلّق منها بالتعاون مع القوات العسكرية الوطنية، وعدم توفّر قدرة على الرصد والتحقيق ميدانيا تابعة للأمم المتحدة، ولا سيما خارج مالي، من أجل دعم سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان ورصد تنفيذها. وكثيرا ما تعوق هذه التحديات عملية اتخاذ القرارات بفعالية، وتبادل المعلومات (بما في ذلك ما يتعلق منها بالخسائر في صفوف المدنيين)، وإجراءات المتابعة، ولا سيما بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والإجراءات القضائية المتخذة.

61 - وبالنظر إلى هذه التحديات، وُضعت عدة خيارات لجعل الدعم الدولي للقوة المشتركة أكثر فعالية، على النحو الوارد أدناه.

ألف - خيارات لتعزيز الدعم الدولي المقدم للقوة المشـتركة التابعة للمجموعة الخماسـية لمنطقة الساحل

62 - رأى معظم الشـركاء أن النهج الحالي غير مسـتدام على المدى الطويل، لا سـيما مع احتمال زيادة عدد العمليات في منطقة السـاحل عقب إنشـاء الائتلاف من أجل منطقة السـاحل. فآلية الدعم الحالية تعتمد اعتمادا كليا على توافر التمويل من الجهات المانحة ولا تسـمح بالتخطيط الطويل الأجل. ولا تتناسـب الولاية الحالية وما يتبعها من ترتيبات وإجراءات منصـوص عليها في الترتيب التقني، الموقع في 23 شـباط/فبراير 2018 بين الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسـية والأمم المتحدة، مع احتياجات عمليات مكافحة الإرهاب، التي تتطلب أقصى قدر من المرونة.

الخيار 1: إنشاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة مخصص ومستقل يقدم للقوة المشتركة الدعم اللوجستي والتشغيلي الكامل، بما في ذلك في مجال النقل، فضلا عن الدعم التكتيكي والاستراتيجي

63 - لقد دعوت مرارا إلى أن يأذن مجلس الأمن بتوفير مجموعة من عناصـر الدعم اللوجسـتي للقوة المشـتركة، على غرار تلك التي تسـتفيد منها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصـومال وتقدّمها الأمم المتحدة إلى البعثات غير التابعة للأمم المتحدة عن طريق الاشـتراكات المقررة. وأقترح ذلك كتدبير مؤقت إلى أن تطور المجموعة الخماسية قدرتها الخاصة على دعم قوتها وتعززها.

64 - ويمكن لمكتب تابع للأمم المتحدة مخصـص لدعم للمجموعة الخماسـية أن يوفر هذه المجموعة في مناطق عمليات القوة المشتركة على أن تشمل ما يلي: القدرة على الإجلاء الطبي الجوي وما يتصل بذلك من دعم طبي؛ وخدمات الدعم المعيشـي، بما فيها حصـص الإعاشـة والوقود والمياه التي تُكيّف حسـب احتياجات القوة المشـتركة؛ والمواد الاسـتهلاكية، بما فيها لوازم الدفاع الميداني، ومجموعات الإسـعافات الأولية، والخيام التكتيكية، ومواد الإيواء والإمدادات الطبية؛ والدعم التقني لتطبيق سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسـان وتنفيذها؛ والقدرة على إدارة الأثر البيئي؛ وعقود الصـيانة والتكنولوجيات الجغرافية المكانية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ودعم البنى التحتية؛ والنقل، وسائر أنواع الدعم المقدم إلى القوة المشتركة وقواتها.

65 - ولهذا الخيار عدة مزايا. فهو سيوفر تمويلا مستداما ويمكن التنبؤ به ويتيح قدرا أكبر من التخطيط الطويل الأجل. وسيمكّن مجلس الأمن من ممارسة رقابة أفضل على الدعم المقدم إلى القوة المشتركة ومن توفير دعم يستوفي المعايير الملائمة وتسلسل المساءلة الصحيح، مع تعزيز اتباع نهج متعدد الأطراف في السـياق الإقليمي المتقلّب. ومن شـأن إنشـاء كيان تابع للأمم المتحدة مكرس بالكامل لدعم القوة المشـتركة التابعة للمجموعة الخماسية و/أو الائتلاف من أجل منطقة الساحل أن يتيح التمييز بوضوح بين البعثة وأي عملية لوجستية تهدف إلى دعم العمليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

الخيار 2: إنشـاء مكتب دعم تابع للأمم المتحدة مخصـص ومسـتقل يقدم للقوة المشـتركة الدعم ويموّل من صندوق استئماني مخصص

66 - إذا ما أُذن للأمم المتحدة أن تقدّم الدعم للقوة المشـتركة خارج مالي، يمكنها أن تنشـئ مجموعة من عناصر الدعم اللوجستي للقوة المشتركة من خلال صندوق استئماني مخصص، كتدبير مؤقت لتقديم بعض

الخدمات المذكورة أعلاه. وسيتعين أيضا توفير القدرة على إدارة عمليات تقديم الدعم والإشراف عليها من أموال صندوق تبرعات استئماني. وسيتوقف مستوى الدعم الذي سيقدم وفعاليته على مستوى التمويل المستدام الذي تقدّمه الجهات المانحة، الأمر الذي سيؤثر على حسن توقيت التخطيط وإيصال الإمدادات وتقديم الخدمات. وفي إطار هذا الخيار، ستسعى الأمانة العامة إلى الاستفادة من خبرتها الواسعة في مجال تقديم الدعم للكيانات الميدانية من أجل إيجاد حلول عملية لبعض هذه التحديات.

الخيار 3

67 - في غياب حل أكثر شمولا، يمكن السعي إلى تنفيذ البدائل التالية لمواجهة التحديات الفورية في الأجل القصير. ولا تستبعد هذه البدائل بعضها بعضا بالضرورة، ويمكن النظر في اللجوء إليها منفردة أو مجتمعة.

(أ) تعزيز قدرة القوة المشتركة على شراء وتوفير لوازم الدعم المعيشي

68 - إن تعزيز قدرة القوة المشتركة على شراء وتوفير لوازم الدعم المعيشي لوحداتها هو البديل الأكثر استدامة. ويمكن للجهات المانحة التي تدعم بالفعل المجموعة الخماسية على نطاق واسع، أن تقدم مرتبات لتشتري الوحدات لوازم الدعم المعيشي الاستهلاكية الخاصة بها من مصادر محلية. ويمكن استكشاف هذا الخيار بوجه خاص فيما يتعلق بحصص الإعاشة والوقود.

69 - ويمكن اتباع نهج مواز طويل الأجل وكلي لبناء قدرات القوة المشتركة أو الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية من أجل إنشاء نظام مشتريات خاص بها. وسيتطلب ذلك منح القوة المشتركة أو الأمانة التنفيذية قدرتها القانونية الخاصة للدخول في اتفاقات تجارية مع البائعين وتلقي المدفوعات من أطراف ثالثة وصرفها لها.

(ب) مواصلة توفير حصص الإعاشة والوقود من جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على أن يتولّى شركاء آخرون عمليات التسليم أو يتعاقدون لهذا الغرض مع شركة شحن

70 - لمعالجة النقص المستمر في قدرة القوة المشتركة على النقل والتخزين، يمكن للجهة المانحة أن تتعاقد مع شركات شحن خاصة بها من أجل تسليم مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية التي تشتريها البعثة المتكاملة إلى مناطق عمليات القوة المشتركة. ولن يستلزم هذا النهج إدخال أي تعديلات على ولاية البعثة.

(ج) منح مجلس الأمن الإذن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بتسليم مواد الدعم المعيشي إلى خارج منطقة عملياتها

71 - يمكن أيضا لمجلس الأمن أن يمدد ولاية البعثة وأن يأذن لها بتسليم مواد الدعم المعيشي إلى ما بعد نقاط الاستلام الحالية في مالي، إلى مناطق أقرب إلى مناطق عمليات القوة المشتركة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا وتشاد. وسيتوقف نجاح ترتيب الدعم هذا على توافر المقاولين التجاريين والتبرعات المقدمة من الجهات المانحة. ولا تقدم الأمم المتحدة تحت أي ظرف من الظروف مواد الدعم المعيشي إلى مناطق القتال. ويتم تسليم المياه وحصص الإعاشة والوقود للوحدات التابعة لها في نقاط الاستلام عن طريق متعهد عقد إنجاز كلي.

72 - أما خارج مالي، فقد أشارت القوة المشتركة إلى تفضيلها الحصول على مواد الدعم المعيشي في عواصم الدول الأربع الأخرى الأعضاء في المجموعة الخماسية، إذا تعذّر تسليمها في مناطق العمليات. وفي إطار هذا الخيار، يمكن للبلدان المعنية أن تبت في نوع الإمدادات الغذائية، سواء كانت حصص الإعاشة المعلّبة أو حصص الإعاشة الطازجة، ويمكن الحصول على بعضها من الأسواق المحلية على أن يقوم بشرائها وتسليمها مقاول تتعاقد معه البعثة. وسيتطلب ذلك تعيين موظفين متفرغين للاضطلاع بعملية الشراء وإدارة العقود والعمليات لأن الموارد المتاحة حاليا لتقديم هذا الدعم في البعثة غير كافية. وستحتاج الأمم المتحدة أيضا إلى وضع إطار قانوني وتأمين الإعفاء من الضرائب والرسوم الأخرى وتوفير الامتيازات والحصانات للمتعاقدين معها في كل دولة من الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية يُقدم فيها الدعم.

73 - ويستلزم هذا النموذج وضع ترتيبات أمنية وتوافر مقاولين تجاريين يعملون في هذه المناطق. ولا تملك البعثة الولاية ولا الموارد اللازمة لتوفير الأمن لأطراف ثالثة خارج أراضي مالي وخارج مواقع الإنزال المأذون بها. ومن شأن هذا النموذج أيضا أن يشكل تحديا كبيرا فيما يتعلق بالالتزامات، لأن شركات الشحن قدّمت مطالبات كبيرة ضد البعثة في الماضي بشأن معدات أُتلفت أو دُمّرت، نتيجة لأعمال عدائية. ويستدعي أي ترتيب من هذا القبيل أن تتخذ الجهات المانحة الاحتياطات المالية اللازمة للوفاء بهذه الالتزامات المحتملة.

باء - إجلاء المصابين

74 - رأى الشركاء أن الحل المستدام الوحيد هو بناء قدرة القوة المشتركة على إجراء عمليات إجلاء المصابين الخاصة بها. ويتطلب ذلك مزيدا من الموارد المالية والخبرات فضلا عن العتاد الجوي. وفي غضون ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أو الشركاء الآخرين أن يقدموا الدعم لتعزيز قدرات وحدات القوة المشتركة على تقديم الإسعافات الأولية.

جيم - الدعم الهندسي

75 - إذا ما توفّر التمويل، ستتمكن البعثة، عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ المشاريع، من توفير الدعم الهندسي الأفقي لتحصين معسكري بوليكيسي وتيسيت. بيد أن ذلك سيستدعي توفير الحراسة الأمنية والحماية للمواقع. وسيكون من الضروري وضع خطة للبناء العمودي، ينفذها شركاء آخرون، تتمشّى مع إنجاز الأعمال الأفقية. ويمكن لشركاء آخرين مواصلة تقديم الدعم الهندسي الرئيسي للمواقع داخل مالي وخارجها. ونظرا لخبرة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في هذا المجال، يمكنه أن يقدّم الدعم الهندسي، بما في ذلك الهندسة العمودية للمواقع داخل مالي وخارجها، ولكن عليه أن يعتمد أيضا على مظلة أمنية توفرها البعثة أو شريك آخر.

خامسا - حالة حقوق الإنسان

76 - استمر تدهور حالة حقوق الإنسان ولا سيما في وسط مالي. ووثّقت البعثة 535 انتهاكا وتجاوزا، أي بزيادة 412 انتهاكا وتجاوزا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، من بينها 275 انتهاكا ارتكبتها الجماعات المسلحة و 163 انتهاكا ارتكبتها القوات الوطنية. وشملت الانتهاكات والتجاوزات حالات إعدام خارج نطاق القضاء وغيرها من عمليات القتل (203 ضحايا)، وحالات اختفاء قسري (53 ضحية)،

وعمليات اختطاف (48 ضحية)، وتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (11 ضحية)، وانتهاكات أو تجاوزات للحق في السلامة البدنية (97 ضحية)، واعتقال واحتجاز تعسفيين (123 ضحية)، وعدة حالات من تدمير الممتلكات والنهب والتهديد والتخويف. ووقعت معظم حالات انتهاك حقوق الإنسان المبلّغ عنها في منطقة موبتي (241 حالة). وسُجّلت حالات في مناطق أخرى أيضا، في باماكو (112 حالة)، وغاو (10 حالات)، وكاييس (21 حالة)، وكيدال (44 حالة)، وميناكا (31 حالة)، وسيغو (25 حالة)، وسيكاسو (6 حالات)، وتمبكتو (45 حالة).

77 - وكانت الجماعات المسلحة المشكّلة على أساس قبلي مسؤولة عن العدد الأكبر من انتهاكات حقوق الإنسان (143 حالة)، في سياق الهجمات الانتقامية المستمرة. فقد كان مسلحون من قبيلة الفولاني مسؤولين عما لا يقل عن 23 هجوما أودت بحياة 82 مدنيا، في حين كان مسلحون من قبيلة دوغون مسؤولين عن 7 هجمات أسفرت عن مقتل 26 مدنيا. وواصلت ميليشيا دان نان أمباساغو تجنيد المدنيين قسرا لتعزيز صفوفها. وشاركت القوات المسلحة الوطنية في 95 انتهاكا لحقوق الإنسان أسفرت عن إعدام ما لا يقل عن 34 مدنيا بإجراءات موجزة وإخفاء 53 آخرين قسرا في منطقتي موبتي وسيغو.

78 - وفي 18 آذار/مارس، نشرت البعثة النتائج التي توصلت إليها بعثة لتقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان بشأن الهجوم الذي وقع في 14 شباط/فبراير على أوغوسوغو، بمنطقة موبتي. وخلصت إلى أن مسلحين من قبيلة دوغون كانوا قد خططوا للهجوم ونظّموه واضطلعوا به، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 35 من فردا من قبيلة الفولاني (29 رجلا وامرأة واحدة و 5 أطفال) وإصابة 3 أشخاص وبقاء 19 شخصا في عداد المفقودين.

79 - وفي 30 نيسان/أبريل، أصدرت البعثة استكمالا فصليا للمعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان. ومنذ بداية 2020 وحتى نهاية آذار/مارس، سُجّل 598 انتهاكا وتجاوزا لحقوق الإنسان، وهو ما يمثل زيادة نسبتها 61,21 في المائة مقارنة بالأشهر الثلاثة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2019. وارتكبت قوات الدفاع والأمن الوطنية، ومن بينهم بعض الأفراد العاملين في إطار المجموعة الخماسية، 119 عملية إعدام خارج نطاق القضاء، وكانت مسؤولة عن 32 حالة اختفاء قسري، و 116 عملية اعتقال تعسفي. ووقع معظم هذه الحوادث في منطقتي موبتي وسيغو. ووقعت حوادث أخرى شاركت فيها القوات المسلحة النيجرية في منطقة ميناكا.

80 - وفي آذار/مارس، وقّع رئيس مالي إعلانا لدعم منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في البلد والتصدي له.

81 - ووُثّق ما مجموعه 228 انتهاكا جسيما ضد 151 طفلا، مقارنة بـ 174 انتهاكا ضد 103 أطفال في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي حين لا يزال مرتكبو 88 حالة مجهولو الهوية، نُسبت 52 حالة إلى ائتلاف الجماعات المسلحة، و 29 حالة إلى جماعات متطرفة، و 23 إلى القوات المسلحة الوطنية، و 14 إلى عناصر مسلحة من قبيلة دوزو، و 9 إلى عناصر مسلحة من قبيلة الفولاني، وحالة واحدة إلى تنسيقية الحركات الأزوادية، و 12 حالة إلى أطراف أخرى في النزاع. وقُتل ما مجموعه 29 طفلا وشُوِّه 16 طفلا، من بينهم 13 فتاة. وإضافة إلى ذلك، تم التحقق من تجنيد 89 طفلا (جميعهم من الفتيان) تتراوح أعمارهم بين 14 و 17 سنة، جنّدت القوات المسلحة المالية منهم 21 فتى، والجماعات المسلحة الموقعة 52 فتى في

منطقة غاو؛ وجندت كتيبة ماسينا 14 فتى في منطقتي سيغو وموبتي؛ وجنّدت ميليشيا دان نان أمباساغو اثنين في موبتي. وأُطلق سراح الأطفال وتم لم شملهم بأسرهم في أعقاب تدخل الأمم المتحدة.

سادسا - الحالة الإنسانية

82 - ارتفع عدد المشردين داخليا في مالي إلى 484 239 شخصا بعد أن كان 000 218 شخص في آذار/مارس (54 في المائة منهم من النساء). وتستضيف منطقة موبتي أكبر عدد من المشردين (598 99 شخصا أي 41 في المائة)، تليها مناطق غاو (040 58 شخصا)، وتمبكتو (304 30 أشخاص)، وسيغو (291 24 شخصا). وتستضيف مالي حاليا 765 28 لاجئا من النيجر وبوركينا فاسو بسبب تدهور البيئة الأمنية في هذين البلدين.

83 - ومن بين 3,5 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، يقاسي 000 757 شخص انعدام أمن غذائي شديد. أما خطة الاستجابة الإنسانية البالغة قيمتها 393 مليون دولار فقد عانت من نقص في التمويل، حيث لم يردها إلا 68,8 مليون دولار (17,5 في المائة) حتى 12 أيار/مايو. وفي إطار التصدي لكوفيد-19، يلزم مبلغ إضافي قدره 73 مليون دولار للتصدي للعواقب الإنسانية غير المتوقعة. ويفاقم أثر كوفيد-19 الأزمات الإنسانية ويطرح تحديات جديدة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني. فقد أدّت القيود الحدودية التي فُرضت مؤخرا وانقطاع وسائل النقل الدولي إلى ارتفاع الأسعار ويمكنها أن تؤثر على الأمن الغذائي. كما أن عددا متزايدا من المهاجرين عالقون في مالي ولا يزالون خارج متناول مراكز الاستقبال. وقبل أن تغلق الحكومة جميع المدارس لمنع انتشار الفيروس، كانت هناك بالفعل 261 1 مدرسة مغلقة، ولا سيما في منطقة موبتي. وإجمالا، يبلغ عدد الأطفال المتأثرين من إغلاق المدارس في مالي الآن 000 800 3 طفل.

84 - ومن المتوقع أن تتفاقم الحالة الإنسانية في الأشهر المقبلة مع احتمال زيادة عدد المحتاجين وبلوغ 1,3 مليون شخص مستوى انعدام أمن غذائي يصل إلى حد الأزمة. ويتزايد عدد الأشخاص الضعفاء الذين أصيبوا بصدمات من جراء العنف بين القبائل، والهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، وما يبلّغ عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان، وأولئك المحتاجين إلى مساعدة في مجال الصحة العقلية.

سابعا - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

85 - أدّى الأثر المتوقع للجائحة على اقتصاد مالي إلى قيام الحكومة بتنقيح توقعاتها لعام 2020، من نسبة نمو قدرها 5 في المائة إلى 0,9 في المائة. وتتسبب الأزمة في انخفاض نواتج قطاعي الصناعة والخدمات، وتراجع في التحويلات المالية الواردة من العمال في الخارج وفي تحصيل الإيرادات الضريبية، وقد تسفر عن وضع 000 800 شخص تحت خط الفقر.

86 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت الموافقة على 40 مشروعا من المشاريع السريعة الأثر و 6 مشاريع لصناديق استئمانية دعما لتنفيذ الولاية، بلغ قيمتها الإجمالية 1,33 مليون دولار و 2,3 مليون دولار على التوالي. وتشمل المشاريع مشاريع متعلّقة بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والبنى التحتية، والأنشطة المدرة للدخل، ومنع نشوب النزاعات، ودعم قوات الدفاع الوطنية، ودعم الحكومة في التصدي للجائحة. وفي 6 نيسان/أبريل، أطلق صندوق بناء السلام مبادرة تعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب

لدعم المشاريع الجديدة التي تستهدف تمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين والإدماج، ومشاركة الشباب في عملية السلام.

ثامنا - قدرات البعثة

معلومات مستكملة عن خطة التكيف الخاصة بالبعثة

87 - واصلت البعثة والأمانة العامة بذل الجهود لتنفيذ خطة التكيف الخاصة بالبعثة، التي من شأنها تمكين العناصر المدنية والعسكرية وعناصر الشرطة من تنفيذ ولاية البعثة على نحو أفضل، ولا سيما فيما يتعلق بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية وحماية المدنيين. وظلّ التواصل مع البلدان المساهمة بقوات يسهم في تقديم القدرات المطلوبة. وفي 19 أيار/مايو، عقدت الأمانة العامة مؤتمرا لتشكيل القوات من خلال التداول بالفيديو، أسفر عن تقديم تعهدات لتوفير منصات للاستخبارات الجوية والمراقبة والاستطلاع، ووحدة طائرات هليكوبتر مسلحة، ومستشفى من المستوى الثاني.

88 - وتتطلب الخطة أن توسّع البعثة قاعدتيها في غاو وموبتي. ومن المقرر أن تكتمل التوسعة في غاو بحلول الربع الأخير من عام 2020. وفي موبتي، يسّرت الحكومة تنفيذ خطة التكيف التي وضعها البعثة بمنح أراض إضافية في 16 نيسان/أبريل. وسوف تؤخر القيود المفروضة بسبب كوفيد-19 الجدول الزمني لاستكمال أعمال توسيع المعسكرات.

الأفراد العسكريون

89 - حتى 15 أيار/مايو، بلغ عدد الأفراد العسكريين الذين تم نشرهم 170 12 فردا، وهو ما يمثل نسبة 91,6 في المائة من القوام المأذون به البالغ 289 13 فردا. وضمّ هؤلاء الأفراد 38 مراقبا عسكريا، و 470 ضابطا من ضباط الأركان، و 662 11 فردا من أفراد الوحدات. وبلغت نسبة النساء 3,85 في المائة من الأفراد العسكريين.

قوات الشرطة

90 - حتى 15 أيار/مايو، بلغ عدد أفراد الشرطة الذين تم نشرهم 722 1 فردا، أو 89.7 في المائة من القوام المأذون به، من بينهم 273 من أفراد الشرطة المقدَّمين من الحكومات و 449 1 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. وبلغت نسبة النساء 13,4 في المائة من أفراد الشرطة.

الموظفون المدنيون

91 - في 23 نيسان/أبريل، تم نشر 90 في المائة من جميع موظفي البعثة المدنيين، بما في ذلك 93 في المائة من الموظفين الدوليين (تبلغ نسبة النساء منهم 25 في المائة)، و 84 في المائة من متطوعي الأمم المتحدة (تبلغ نسبة النساء منهم 32 في المائة)، و 89 في المائة من الموظفين الوطنيين (تبلغ نسبة النساء منهم 16 في المائة).

سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة

92 - في سـياق الجائحة، اتخذت البعثة تدابير عاجلة لحماية موظفيها وقدرتها على مواصـلة العمليات الحيوية. وعزّزت البعثة سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالصحة والصرف الصحي، وحسّنت البنى التحتية الطبية القائمة، واتخذت تدابير للتخفيف من انتشار الفيروس وضمان ألا يكون موظفو الأمم المتحدة من ناقلي العدوى. ودعمت البعثة أيضا تعزيز عمليات التصدي لكوفيد-19 على الصعيد الوطني من خلال تقديم المعدات والمواد والبنى التحتية ذات الصلة، والقيام بحملات توعية من خلال إذاعة ميكادو.

93 - وفي 27 أيار/مايو، أثبتت الفحوصات إصابة 73 فردا من أفراد البعثة و 6 من موظفي فريق الأمم المتحدة القطري بكوفيد-19. وبالنسبة للبعثة، تماثلت 42 حالة للشفاء ولا تزال 31 حالة نشطة.

السلوك والانضباط

94 - لم تُسجّل خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي ادعاءات بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين. وواصلت البعثة تنفيذ استراتيجية الأمين العام للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك تدريب الموظفين وتنفيذ أنشطة التوعية لفائدة السكان المحليين.

القضايا البيئية

95 - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تقليص أثرها البيئي إلى أدنى حد، ووضع توجيهات لتعميم مراعاة الاعتبارات البيئية في مشاريع التشييد التي تضطلع بها. وتولت البعثة أيضا إدارة النفايات الطبية الحيوية المتصلة بكوفيد-19 وفقا للمبادئ التوجيهية المتخصصة لتجنب التلوث من خلال البيئة.

تاسعا - ملاحظات

96 - زادت جائحة كوفيد-19 من تعقيد الحالة الصعبة أصلا في مالي ومنطقة الساحل. فقد بطّأت النشاط الاقتصادي، وفاقمت تردّي الأوضاع الإنسانية والأمنية، وطالت جوانب الحياة السياسية. وأثني على الحكومة لاستجابتها السريعة للجائحة بدعم من الأمم المتحدة ولاتخاذها التدابير لوقف انتشار الفيروس. ورغم القيود المفروضة بسبب الجائحة، ظلت الأطراف المالية منخرطة في تنفيذ اتفاق السلام بدعم من فريق الوساطة الدولية والبعثة. وهذا أمر مشجع. وقد أُحرز تقدم هام منذ اختتام الحوار الوطني الشامل لجميع الأطراف، ومن الأهمية بمكان الحفاظ على الدينامية وإعادة تركيز الاهتمام على تنفيذ الاتفاق. وأدعو جميع الأطراف إلى توحيد الجهود والتركيز معا على إحراز تقدم في عمليات الإصلاح المتوخاة في الاتفاق. وأشجع الأطراف الموقعة على تعزيز الثقة المتبادلة والعمل معا للحفاظ على الزخم في عملية السلام التي لا تزال السبيل الوحيد لكي تتمتع مالي بالاستقرار السياسي وتنعم بقدر أكبر من الأمن.

97 - وتمشيا مع القرارات المتخذة خلال الحوار الوطني الشامل، أجريت الانتخابات البرلمانية قبل أيار/مايو 2020، وقد بدأت الجمعية الوطنية المنتخبة عملها. وأشجع أعضاء البرلمان على القيام بدور استباقي في تشكيل خطة الإصلاح وتنفيذ اتفاق السلام. وأنا متفائل بوجه خاص بفوز 41 امرأة في الانتخابات، وهذا عدد أكبر بثلاثة أضعاف من عدد الفائزات في الانتخابات التشريعية السابقة الذي كان 14 امرأة. وأدعو جميع أصحاب المصلحة الماليين إلى اتخاذ خطوات فعالة لإتاحة تنفيذ توصيات حلقة

العمل الرفيعة المستوى لتعزيز مشاركة المرأة، حيث يلزم بذل مزيد من الجهود لرفع أصوات النساء الماليات في عملية السلام. وأرحب بقرار الحكومة إجراء الانتخابات التشريعية الفرعية في منطقتي ميناكا وتاوديني بحلول نهاية عام 2020. وأدعو جميع أصحاب المصلحة السياسيين إلى دعم هذه المرحلة لأن هذه الانتخابات تمثل خطوة هامة في اتجاه تنفيذ اتفاق السلام.

98 - وإعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها في الجيش الوطني في شمال مالي إنجاز هام لم يكن ليتحقق لولا دعم البعثة. ومن الأهمية بمكان أن تبدأ جميع الوحدات المعاد نشرها عملها، وأن تهيّئ الظروف التي تمكّنها من الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية المنوطة بها تدريجيا. ويلزم اتخاذ خطوات ملموسة، بما في ذلك توفير بنى تحتية ومعدات وأنشطة تدريب وتدابير إضافية لتعزيز التماسك. وسيكون من المهم بالقدر نفسه زيادة أعداد هذه الوحدات، بما في ذلك من خلال إكمال مرحلة "اللحاق بالركب" المتوخاة وإعادة نشر أفراد إضافيين إلى شمال مالي. وأحث الأطراف الموقعة، ولا سيما تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة، على مواصلة إظهار روح القيادة اللازمة لإيجاد حلول عملية للمسائل المعلقة في إطار البارامترات المتفق عليها.

99 - ولا يزال تدهور الحالة الأمنية في مالي ومنطقة الساحل يشكل مصدر قلق بالغ مع تنافس الجماعات الإرهابية المتحالفة مع تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية من أجل السيطرة على مناطق النفوذ. وإنني أدين الهجمات على المدنيين والمسؤولين الحكوميين، بما في ذلك اختطاف زعيم المعارضة سومايلا سيسي. وأشعر بالقلق الشديد من استمرار شنّ الهجمات على القوات الوطنية والدولية، حيث تعاني قوات الدفاع والأمن الوطنية الضرر الأكبر. وأشعر بحزن عميق لفقدان الأرواح، بما في ذلك وفاة ثلاثة من حفظة السلام التابعين للبعثة من تشاد، قُتلوا في 10 أيار/مايو نتيجة هجوم شُنّ بالأجهزة المتفجرة المرتجلة على قافلتهم في أغيلهوك. وأعرب عن تعازي القلبية لأسرهم وحكومتهم ولشعب تشاد. وأكرر دعوتي السلطات المالية ألا تدخر جهدا في تحديد هوية مرتكبي جميع الهجمات ضد حفظة السلام حتى يتسنى تقديمهم إلى العدالة.

100 - وفي وسط مالي، واصلت الجماعات الإرهابية استغلال العنف القبلي الذي أودى بحياة العديد من الأشخاص. وكثّفت البعثة جهودها الرامية إلى حماية المدنيين بالتنسيق مع السلطات، وقد أسفر ذلك عن نتائج أولية. وستتطلب معالجة الحالة الأمنية في وسط مالي وجودا أكبر للدولة هناك، وتفكيك جماعات الدفاع الذاتي القائمة على أساس عرقي، بما في ذلك ميليشيا دان نان أمباساغو التي لا تزال تعرقل المصالحة بين القبائل في المنطقة.

101 - وتحتاج القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى مزيد من الدعم للاضطلاع بالدور المنوط بها في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب في منطقة الساحل. وبناء على طلب مجلس الأمن، أجرت الأمانة العامة تقييما للدعم الذي تقدمه البعثة إلى القوة المشتركة وفقا للترتيب التقني القائم بين الأمم المتحدة والقوة المشتركة والاتحاد الأوروبي. ورغم أن الدعم الذي قدمته البعثة كان حاسما وأساسيا في تشغيل القوة المشتركة، فقد سلّط التقييم الضوء أيضا على بعض التحديات الهامة. وحُدّدت خيارات لمعالجة أوجه القصور لكي ينظر فيها مجلس الأمن. فمكافحة الإرهاب مسؤولية عالمية وتحتاج القوة المشتركة إلى الدعم لكي تعمل بكامل طاقتها وذلك عن طريق حصولها على تمويل وموارد مستدامة ويمكن التنبؤ بها. ويجب أن تترافق عملياتها مع الجهود المنسقة الأخرى إلى جانب وضع استراتيجية أوسع نطاقا تتناول الحد من الفقر والحكم الرشيد والتنمية والمساعدة الإنسانية.

102 - ولا تزال حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد تبعثان على القلق الشديد. ويجب التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ضد قوات الدفاع والأمن في المنطقة دون الإقليمية وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وفي هذا الصدد، أرحب بالإعلانين الصادرين عن حكومتي مالي والنيجر بشأن إجراء تحقيقات في هذه الادعاءات. ومن المتوقع أن يزداد عدد المحتاجين إلى المساعدة ليبلغ 5 ملايين شخص بحلول نهاية 2020. وأدعو إلى اتخاذ إجراءات سريعة وحازمة لتغطية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا والآثار المزعزعة للاستقرار لكوفيد-19.

103 - ولم تغيّر الجائحة الأسس التي تقوم عليها استجابة البعثة في مالي؛ فلا يزال التنفيذ الكامل لاتفاق السلام هو الطريق المجدِ ليصبح البلد أكثر استقرارا وأمنا. ولا يزال وجود البعثة بالغ الأهمية، ولا تزال ولايتها مهمة، بالنظر إلى تعقد التحديات وما يقابل ذلك من حاجة إلى إيجاد حلول شاملة. ولذلك أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، حتى 30 حزيران/يونيه 2021 بقوامها الإجمالي الحالي، بتشكيل على النحو المقترح في تقريري المؤرّخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2019 (S/2019/983). وأود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم قدرات متخصصة للبعثة خلال مؤتمر تشكيل القوات الذي عقد في 19 أيار/مايو. وسيكون دعم الدول الأعضاء المستمر أمرا لا غنى عنه لتأمين العتاد الجوي الحيوي والموارد اللازمة لتنفيذ ولاية البعثة. ولا يزال تولي مالي مقاليد الأمور أمرا في غاية الأهمية لنجاح البعثة في تنفيذ ولايتها. وقد اقترحت في الفقرات الواردة أعلاه تدابير ملموسة فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية لعملية السلام ومشاركة المرأة لكي تعمل الأطراف المالية على تحقيقها في الأشهر الـ 12 المقبلة، في حين قد يرغب المجلس أيضا في النظر في اتخاذ تدابير فيما يتعلق باستعادة سلطة الدولة في وسط مالي ومكافحة الإفلات من العقاب.

104 - وأودّ أن أُعرب عن عميق تقديري لممثلي الخاص لمالي ورئيس البعثة، السيّد محمد صالح النظيف، على قيادته الممتازة وتفانيه؛ وأنوّه بجميع أفراد الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين لالتزامهم بتحقيق السلام والاستقرار في مالي. وأعرب عن خالص امتناني أيضا للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وأعضاء فريق الوساطة الدولي، والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، والبلدان المانحة، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين على دعمهم الثابت لمالي.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: القوام العسكري وقوام الشرطة في 15 أيار/مايو 2020

البلد	الأفراد العسكريون			قوات الشرطة								
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			فرادى ضباط الشرطة			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*
أرمينيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
النمسا	2	-	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنغلاديش	1 288	16	1 304	1	–	1	237	43	280	238	43	281
بلجيكا	32	6	38	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنن	241	18	259	16	1	17	133	5	138	149	6	155
بوتان	5	–	5	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البوسنة والهرسك	1	1	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بوركينا فاسو	1 046	35	1 081	19	9	28	130	10	140	149	19	168
بوروندي	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كمبوديا	266	25	291	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الكاميرون	1	1	2	8	3	11	–	–	–	8	3	11
كندا	4	–	4	6	4	10	–	–	–	6	4	10
تشاد	1 417	41	1 458	12	1	13	–	–	–	12	1	13
الصين	410	16	426	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كوت ديفوار	356	8	364	12	14	26	–	–	–	12	14	26
تشيكيا	4	1	5	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الدانمرك	62	8	70	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مصر	1 071	2	1 073	–	–	–	150	10	160	150	10	160
السلفادور	190	16	206	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إستونيا	4	–	4	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إثيوبيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
فنلندا	3	–	3	1	1	2	–	–	–	1	1	2
فرنسا	23	2	25	7	1	8	–	–	–	7	1	8
غامبيا	4	1	5	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ألمانيا	341	20	361	4	6	10	–	–	–	4	6	10
غانا	135	19	154	3	–	3	–	–	–	3	–	3
غواتيمالا	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
غينيا	835	30	865	5	6	11	–	–	–	5	6	11
إندونيسيا	7	–	7	4	1	5	–	–	–	4	1	5

	الأفراد العسكريون			قوات الشرطة								
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			فرادى ضباط الشرطة			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
البلد	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
إيران (جمهورية - الإسلامية)	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أيرلندا	12	–	12	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إيطاليا	1	1	2	2	–	2	-	-	-	2	–	2
الأردن	64	–	64	7	–	7	-	-	-	7	–	7
كينيا	13	–	13	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لاتفيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليبريا	102	15	117	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليتوانيا	35	2	37	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لكسمبرغ	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مدغشقر	–	–	–	2	-	2	-	-	-	2	–	2
موريتانيا	7	–	7	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المكسيك	2	1	3	–	–	–	–	–	–	–	–	–
نيبال	154	4	158	–	1	1	–	–	–	–	1	1
هولندا	5	–	5	3	–	3	–	–	–	3	–	3
النيجر	860	12	872	24	10	34	–	–	–	24	10	34
نيجيريا	74	8	82	1	1	2	101	39	140	102	40	142
النرويج	10	4	14	3	2	5	–	–	–	3	2	5
باكستان	150	–	150	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البرتغال	2	–	2	2	1	3	–	–	–	2	1	3
رومانيا	120	6	126	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السنغال	995	52	1 047	14	5	19	281	30	311	295	35	330
سيراليون	19	4	23	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إسبانيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
سري لانكا	249	–	249	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السويد	74	35	109	–	2	2	–	–	–	–	2	2
سويسرا	7	–	7	–	1	1	–	–	–	–	1	1
توغو	888	49	937	18	3	21	261	19	280	279	22	301
تونس	81	7	88	25	1	26	–	–	–	25	1	26
أوكرانيا	8	1	9	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	3	1	4	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الولايات المتحدة الأمريكية	8	1	9	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	**11 701**	**469**	**12 170**	**199**	**74**	**273**	**1 293**	**156**	**1 449**	**1 492**	**230**	**1 722**

المرفق الثاني

خريطة

